الفصل الرابع

المشاكل العمرانية للمدينة المصرية المعاصرة

يتضح من الفصول السابقة أن المدينة المصرية المعاصرة تعاني من العديد من المشاكل العمرانية والتي يمكن تلخيصها كالآتي :-

(١) الزيادة السكانية الحضرية

يبدو أن الزيادة السكانية المفرطة هي المشكلة الرئيسية التي تواجه المدينة المصرية المعاصرة والتي نتج عنها العديد من المشاكل الفرعية. وهذه الزيادة السكانية جاءت نتيجة للعوامل التي سبق توضيحها تفصيليا في الفصل الأول والتي يمكن إيجازها فيما يلي:-

- الزيادة الطبيعية لسكان المدن.
- الهجرة من الريف إلى الحضر.
- تركز أغلب الاستثمارات في مجال التنمية والخدمات في الحضر وعلى الأخص في المراكز الحضرية الكبرى، مما أدى بالضرورة إلى جذب سكاني كبير إلى هذه المراكز وتولد أنشطة عديدة مساعدة.

ومع هذه الزيادة السكانية وعدم توفير مساكن وخدمات كافية لاستيعابها فقد ازدادت الكثافة السكانية بالمدينة زيادة كبيرة مما جعلها من أعلى الكثافات الحضرية في العالم، فقد بلغت هذه الكثافة ٣٢ ألف نسمة في الكيلومتر المربع في القاهرة بينما المتوسط العام للعواصم الشبيهة لا يتعدى ٨ آلاف نسمة في الكيلومتر المربع كما سبق ذكره. بل إنه في بعض الأحياء زادت الكثافة السكانية على ١٠٠ ألف نسمة في الكيلومتر المربع.

وجدير بالذكر أن هذه الزيادة السكانية لا تمثل بالضرورة إضافة للقوى الانتاجية العاملة، بل إن نسبة كبيرة منها تمثل قوى هامشية غير منتجة. وهذا ما يمكن التعبير عنه "بالترهل السكاني" داخل المدينة المصرية المعاصرة.

وقد نتج عن الزيادة السكانية العالية ما يلي:

- تحت الضغط السكاني الشديد والحاجة الماسة إلى مساكن فقد تم التجاوز – بصورة رسمية أو غير رسمية – عن قوانين التنظيم وشروط البناء وكذلك القوانين المحددة للكثافات البنائية والسكانية، فاختفت الفراغات الخضراء وأصبحت المدينة أشبه بكتلة بنائية ضخمة صماء.
- ازدياد درجة التزاحم البشري في الشوارع والطرقات وازدياد درجة تزاحم السيارات وسيارات النقل زيادة كبيرة فاقت القدرة المرورية للشوارع. وقد ساعد على تفاقم هذه المشكلة عدم توافر أماكن كافية للانتظار فاستخدمت الشوارع كأماكن لانتظار السيارات مما هبط بكفاءتها المرورية إلى ثلثها تقريبا.
- زيادة الضغط على المرافق العامة مثل شبكات المياه والصرف الصحي والتي لم تكن مصممة أصلا لمثل هذا الحمل السكاني الكبير.

- انتشار ظاهرة الاسكان العشوائي والهامشي انتشارا كبيرا وكذلك إسكان المقابر.
- امتداد المدن بمعدل متسارع إذ بلغت مساحة الامتدادات خلال الخمسين سنة الأخيرة أكثر من أربعة أضعاف مساحة المدن قبل ذلك.

(٢) غيبة التخطيط العمرانى

بدأ التخطيط العمرانى فى مصر بإنشاء اللجنة العليا لتخطيط القاهرة الكبرى بموجب القرار الجمهورى رقم ٢١٠٢ لسنة ١٩٦٥، وكانت اختصاصاتها تتمثل فى إعداد تخطيط هيكلى للقاهرة الكبرى التى وضعت حدودها لأول مرة فى عام ١٩٦٦ دون التقيد بالحدود الإدارية الحالية للمحافظات، كما كان الجهاز التخطيطى والتنفيذى المنبثق عن اللجنة العليا لتخطيط القاهرة الكبرى الأداة التنفيذية لوضع المخطط الهيكلى للقاهرة الكبرى. واقتصر عمل الجهاز التخطيطى والتنفيذى على معالجة المشاكل داخل إقليم القاهرة فقط حتى صدور القرار الجمهورى رقم ١٠٩٣ لسنة ١٩٧٣ بإنشاء الهيئة العامة للتخطيط العمرانى.

وقد ظلت الهيئة طوال الفترة منذ عام ١٩٧٣ تعمل كجهة استشارية دون قوانين منظمة لمسئولياتها أو ملزمة للجهات الأخرى المتلقية حتى عام ١٩٨٢ – تاريخ صدور قانون التخطيط العمرانى – فأصبحت الهيئة بموجب هذا القانون هى جهاز الدولة المسئول عن رسم السياسة العامة للتخطيط العمرانى، وإعداد خطط وبرامج التنمية العمرانية على مستوى الجمهورية. وقد نص القانون على أن تتولى الوحدات المحلية كل فى دائرة اختصاصها – من خلال لجنة بكل محافظة تختص بشئون التخطيط العمرانى – إعداد مشروعات التخطيط العام للمدن والقرى، ويحدد الوزير المختص بالتعمير بالاتفاق مع

الوزير المختص بالإدارة المحلية أولويات مشروعات التخطيط العام للمدن والقرى. كما تقوم الوحدات المحلية بإعداد مشروعات التخطيط التفصيلى للمناطق التى يتكون منها التخطيط العام للمدينة أو القرية[1].

ورغم أن قانون التخطيط العمرانى رقم ٣ لعام ١٩٨٢ قد حدد مسئوليات المحليات فى العملية التخطيطية إلا أن الأجهزة التخطيطية بالمحليات لم تتمكن من القيام بمباشرة مسئولياتها التى وردت فى القانون لضعف الكوادر الفنية بها فى مجال التخطيط العمرانى. وبدأت الهيئة فى إعداد المخططات العامة والهيكلية لبعض المدن بالجمهورية علما بأنها هى الجهة المنوط بها مراجعة واعتماد تلك المخططات، وبدأت تعرض هذه المخططات على المحليات إلا أن الهيئة لم تلق العون الكافى من الأجهزة المحلية، حيث اعتبرت ذلك تدخلا من جانب الهيئة فى اختصاصاتها. هذا بالإضافة إلى أن تلك المخططات لم تفلح فى توجيه العمران وفى السيطرة على الامتدادات العشوائية لكثير من المدن، حيث إنها لم تعكس الاحتياجات الفعلية للمواطنين ومتطلبات الأجهزة الشعبية والتنفيذية بالمحافظات. أي أنه لم تكن هناك مشاركة فعّالة لهذه الأجهزة في العملية التخطيطية، كما أنه لم يتوافر التنسيق اللازم بين الهيئات والجهات المحلية والمركزية المسئولة عن وضع وتنفيذ الخطط القطاعية المختلفة.

وعلى الرغم من وجود بعض من المخططات العامة والهيكلية لبعض المدن المصرية إلا أن تلك المخططات لم تتم فى إطار تخطيط قومى شامل بمراحله المختلفة: الاستراتيجية والتفصيلية والقطاعية تشترك فى إعداده جميع قطاعات ومستويات الدولة المختلفة، بما فيها المحليات والقطاع الخاص والجامعات والمواطنون والمنظمات غير الحكومية.

[1] قانون التخطيط العمرانى رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ .

مما سبق يتضح أن أغلب المدن المصرية بقيت حتى الآن بدون مخططات عامة أو هيكلية أو تفصيلية، والتي تتحدد بموجبها محاور الامتدادات والكثافات السكانية والبنائية واستخدامات الأراضي للأنشطة الحضرية المختلفة. وفي غياب التخطيط العمراني المعتمد فقد فتح الباب على مصراعيه للنمو العمراني المشوّه للمدن، كما فتح الباب أيضا لتغيير الشروط البنائية بصفة مستمرة في بعض الأحياء حسب الحاجة العاجلة قصيرة المدى، دون النظر بدرجة كافية إلى حاجة المدن في المستقبل القريب والبعيد. كما أتاح غياب التخطيط العمراني لبعض القوى ذات التأثير الفعّال في دوائر صنع القرار استخدام بعض المواقع الحضرية لمصلحتها الذاتية دون اعتبار كاف للمصلحة العامة للمدينة وساكنيها.

وتجدر الإشارة إلى أن التخطيط العمراني للمدن يجب أن لا ينفصل عن التخطيط الاقتصادي والاجتماعي، ذلك لأنهما يرتبطان ارتباطا عضويا ويتكاملان معا في منظومة تنموية واحدة. ويمثل عدم إعداد تخطيطات للمدن المصرية تحديا كبيرا في العشرين سنة القادمة للقائمين بإدارة العمران في مصر.

(٣) عدم الالتزام بقوانين التنظيم وبالشروط البنائية

رغم صدور قانون التخطيط العمراني والقوانين المعنية بالتنظيم وشروط البناء منذ عقود طويلة إلا أن المدن المصرية تعاني أشد المعاناة من عدم الالتزام بهذه القوانين. وقد أبدت سلطات المدينة تراخياً كبيراً في تطبيق هذه القوانين مما دفع الكثير من الملاك إلى عدم الالتزام بها، فأقيمت أبراج عالية تجاوزت الارتفاعات المقررة، وأقيمت مبان على كامل مسطح الموقع رغم أن اشتراطات البناء قد تستوجب البناء على جزء من الموقع فقط وترك الباقي كمساحات

خضراء. وقد ساعد على استشراء عدم الالتزام بالقوانين واللوائح الأخذ بمبدأ المصالحة الذي تأخذ به بعض الجهات الرسمية والذي بموجبه يقوم المالك بدفع غرامة عن هذه المخالفة نظير أن يترك له ما قام ببنائه من أدوار مضافة. ومهما كانت قيمة هذه الغرامة فهي أقل كثيرا مما يمكن أن يجنيه المالك من أرباح طائلة من استغلاله لهذه الأدوار المضافة المخالفة. وقد ارتفعت نسبة مخالفات البناء حتى صارت المخالفات للوائح والقوانين هي السمة الغالبة للعمران الحضري المعاصر.

(٤) عدم كفاءة نظام إدارة العمران الحضري

سبق توضيح أنه في ظل النظام الإداري الحالي لا تتوافر للمدينة المصرية السلطة الكافية لإدارة شئونها، بنفسها كما لا تتوافر لديها أيضا الإمكانات والكوادر التي تمكنها من ممارسة مثل هذه السلطة. وقد اتسم نظام الإدارة بعدة سمات أساسية هي: -

- تسلط الوزارات المركزية على المحليات وهيمنتها شبه الكاملة على شئونها، وقد صاحب ذلك ضعف شديد في موارد المحليات المالية وفي كوادرها الفنية والإدارية.
- عدم التنسيق بين الأجهزة الحكومية التي تعمل في المجال الحضري الواحد وتضارب الاختصاصات وتداخلها مما أدى إلى ضياع الكثير من الجهد والوقت والمال، مع تعثر الوصول إلى الأهداف التي التزمت بها تلك الجهات.
- عدم المشاركة الشعبية مشاركة فعّالة في إدارة العمران الحضري.

لذلك فإن التحدي الذي يواجه المدينة المصرية في المستقبل هو محاولة تحقيق لا مركزية حقيقية في الإدارة، بحيث يكون دور المستويات الإدارية الأعلى هو وضع الأطر العامة للتنمية وللتخطيط على المستوى القومي والإقليمي والتنسيق بين الإدارات المحلية، وتترك للمدينة إدارة شئونها المحلية داخل كردوناتها، مع دعمها عند الضرورة بما قد ينقصها في مجالات الخبرة والتمويل.

(٥) النمو الحضري المشوّه

كان من نتيجة الزيادة السكانية بمعدلات كبيرة وغياب التخطيط العمراني وعدم الالتزام بقوانين التنظيم وشروط البناء مع غياب نظام إداري سليم، أن نمت المدينة خلال الخمسين سنة الماضية نموا مشوّها غير منتظم وغير متناسق. وفيما يلي بعض صور هذا النمو المشوّه للمدينة المصرية المعاصرة:

١ - الامتداد إلى الخارج

امتدت المدن امتدادا سريعا إلى الخارج متجاوزة حدود أحوزتها الأصلية. وقد تم هذا الامتداد في معظمه على الأراضي الزراعية الخصبة المحيطة بالمدن وعلى الأخص في مدن الوادي والدلتا. وهذه الامتدادات إما رسمية في أحوزة تم تخطيطها ووضع شروطها البنائية مثل مدينة نصر ومصر الجديدة والمعادي ومدينة الأوقاف، أو امتدادات عشوائية غير رسمية مثل أحياء المنيرة وبولاق الدكرور والكنيسة وإسطبل عنتر ومنشأة ناصر في القاهرة الكبرى.

واستمرارية امتداد المدن وتوسعها بدون ضابط كما هو الحال الآن تعني استمرارية تآكل رصيد مصر الحيوي من الأراضي الزراعية. لذا فإن تحديد

كردونات ثابتة "غير متحركة" للمدينة يمثل ضرورة عمرانية عاجلة. وهذا التحديد لكي يكون فاعلا يلزم أن تتاح معه محاور تنموية جديدة خارج الحيز المعمور الحالي وذلك لاستيعاب بعض الزيادة السكانية المتوقعة. والقول بأن مشكلة المدن المصرية تكمن أساسا خارج نطاق الوادي والدلتا قول صحيح إلى حد بعيد.

٢ - النمو السرطاني للأحياء العشوائية

من أهم المظاهر السلبية للمدن المصرية انتشار الأحياء العشوائية انتشارا كبيرا وسريعا حولها من الخارج وعلى الفراغات المتاحة في الداخل. وقد بلغ مجموع سكان هذه الأحياء ما يربو على ١٦ مليون نسمة، أي ما يقرب من ربع مجموع سكان مصر. وفي القاهرة الكبرى يبلغ سكان الأحياء العشوائية حوالي ٥ ملايين نسمة، وهذا يوضح الحجم الكبير لهذه المشكلة الخطيرة. وقد انتشرت هذه الأحياء حتى أصبحت أشبه ببثور كثيفة على وجه المدينة المصرية.

وتمثل هذه الأحياء بيئة عمرانية بالغة التردي، إذ أنها في معظمها خالية من المرافق العامة والخدمات الاجتماعية، كما أنها ذات كثافات بنائية وسكانية عالية، ونسبة التزاحم والإشغال فيها عالية، وتمثل مرتعا خصبا للأمراض الاجتماعية والنفسية والبدنية.[١]

وقد نشأت هذه الأحياء بمعدل سريع خصوصا خلال العقود الثلاثة الأخيرة وذلك نتيجة للهجرة السكانية الكبيرة من الريف إلى الحضر، مع عدم توافر إسكان مناسب لاستقبالهم. والاتجاه الرسمي العام خلال هذه الفترة كان نحو

[١] راجع الجزء الأول "مقدمة في العمران" والجزء الخامس "الإسكان" من هذه الدراسة

الاهتمام بإسكان الشرائح الاجتماعية المختلفة فيما عدا إسكان محدودي الدخل. ثم التغاضي عن إقامة هذه الأحياء رغم أنها قامت على تقسيمات غير معتمدة وبدون رخص بناء. وبدراسة هذه الأحياء تبين أن أجزاء قليلة منها يمكن إزالتها، أما باقي الأجزاء فكل ما يمكن عمله هو توصيل المرافق إليها وتوفير بعض الخدمات الاجتماعية الأساسية بها، ولكن هذه الأحياء ستظل في مجموعها حقيقة قائمة لأحقاب طويلة قادمة.

٣ – تعثر نمو "وسط المدينة City Center"

تمثل منطقة وسط المدينة تقليديا المركز الرئيسي للنشاط المالي والتجاري ومركزاً للشركات الكبرى في المجالات الاقتصادية المختلفة. وفي بعض الأحيان يكون للمدينة أكثر من مركز رئيسي، هذا بجانب المراكز الفرعية في الأحياء المختلفة. ومع زيادة حجم هذه الأنشطة ينمو وسط المدينة أفقيا أو رأسيا لاستيعاب هذه الزيادة في الأنشطة. وحتى منتصف القرن العشرين كان "وسط المدينة" يقوم بدوره في المدن المصرية وعلى الأخص في المدن الكبرى كالقاهرة والاسكندرية، ولكن خلال الخمسين سنة الأخيرة لم يصاحب نمو وسط المدينة نمو النشاط الاقتصادي وتنوعه، وبقى على حاله تقريبا فيما عدا بعض الإحلالات المتفرقة. وقد ظل محاطا إما بمناطق تشغلها نشاطات ليس مكانها بالضرورة مركز المدينة مثل إصلاح السيارات بمنطقة معروف، أو محاطا بأحياء متهالكة مثل منطقة ماسبيرو وغيرها في حالة القاهرة. وقد يرجع ذلك إلى قانون امتداد عقود الإيجار امتدادا تلقائيا وما نتج عنه من تجميد أوضاع المباني على ما هى عليه لأجيال متعاقبة مع عدم صيانتها، كما يرجع أيضا إلى عدم وجود سياسة لتطوير الأحياء كي تساير المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المستجدة. وقد أدى "ضيق المكان" بوسط

المدينة إلى انتقال هذه الأنشطة إلى أحياء ذات طابع سكني، ففقدت هذه الأحياء بذلك طابعها المعماري والعمراني كما اختل السوق العقاري بها اختلالا كبيرا. وترك وسط المدينة لكي يشغل معظمه أنشطة ثانوية غير مركزية.

٤ - **عدم تطور "المدينة القديمة Old City"**

اتجهت أغلب المدن الغربية في الحقبة الأخيرة إلى إعادة تعمير أحيائها القديمة حتى أصبحت تمثل مناطق جذب متميزة للنشاط الثقافي والسياحي والسكني، وصارت بذلك هذه الأحياء من أهم المعالم للمدن الغربية حاليا. ولكن "المدينة القديمة" في مدن مصر رغم ثرائها التاريخي ظلت خارج الاهتمام الرسمي وغير الرسمي على سواء. وبقيت على حالها كأحياء متهالكة. وربما ازدادت سوءا نتيجة إقامة مبان عالية ذات طابع متنافر مع طابعها الأصيل. وقد كان من الممكن بعد تطوير هذه الأحياء والارتقاء بها، مع الحفاظ على طابعها التراثي، أن تكون مناطق متميزة وجاذبة وذات قيمة عمرانية وحضارية كبيرة.

مما سبق يتضح أن النمو الحضري لم يتم حسب توجيه مدروس أو وفق خطة موضوعة، بل تم في معظمه بصورة عشوائية غير متزنة. ويتمثل ذلك من ناحية في نمو سريع للامتدادات خارج الكتلة البنائية على الأراضي الزراعية، كما يتمثل في الأحياء العشوائية المنتشرة بصورة وبائية حول المدن وداخلها. ويقابل ذلك من ناحية أخرى نمو بطيء غير منتظم لأحياء وسط المدينة والأحياء القديمة بها.

(٦) الخلل في نمط أحجام المدن :

يتضح من شكل رقم (٢-١) بالملحق أن هرم أحجام المدن هو هرم مقلوب حيث تقع قاعدته الى أعلى ورأسه الى أسفل، وتتمثل القاعدة فى ثلاث مدن مليونية تبلغ نسبة عدد سكانها ٤٩,٥% من مجموع سكان الحضر. أما رأس الهرم فيتمثل فى ٣١ مدينة صغيرة حجم كل منها أقل من عشرة آلاف نسمة، ونسبة مجموع سكانها ٠,٥% فقط من سكان الحضر.

كما يتضح من الشكل السابق ذكره أن حجم سكان المدن الكبيرة (١٠٠ ألف نسمة فأكثر) يبلغ ٧٤,٥% من حجم سكان الحضر وعددها ٢٨ مدينة، وحجم سكان المدن المتوسطة (من ٥٠ ألفاً الى ١٠٠ ألف) يبلغ ١٣% وعددها ٥٠ مدينة، وحجم سكان المدن الصغيرة (أقل من ٥٠ ألف نسمة) يبلغ ١٢,٥% وعددها ١٤١ مدينة. أي أن حجم سكان المدن المتوسطة وحجم سكان المدن الصغيرة يكادان أن يتساويا، ويبلغ حجمهما معا ٢٥,٥% فقط من مجموع سكان الحضر مقابل حجم سكاني كبير يبلغ ٧٤,٥% للمدن الكبيرة.

مما سبق يتضح الخلل الواضح فى نسق أحجام المدن والذي يتمثل فى تزاحم سكاني كبير فى المدن الكبيرة، يقابله نقص سكاني فى المدن المتوسطة والمدن الصغيرة، رغم أن أعداد المدن بهذه الشرائح الحجمية الثلاث يبدو متناسبا" إذ أنها ٢٨ مدينة بشريحة المدن الكبرى و٥٠ مدينة بشريحة المدن المتوسطة و١٤١ مدينة بشريحة المدن الصغيرة.

ولمعالجة هذا الخلل فى النسق الحضري يجب الحد من أحجام المدن الكبيرة، وتشجيع النمو الحضري للمدن المتوسطة والصغيرة. ويمكن تحقيق ذلك بوقف تركيز الاستثمارات فى المجال الاقتصادي والمجال الخدمي فى المراكز الحضرية الكبرى وتوزيعها بما يحقق الانتشار السكاني انتشارا متوازنا بين المراكز الحضرية بأحجامها المختلفة.

(٧) تدهور البيئة العمرانية وفقدان الطابع المعماري

تضاربت مجموعة العوامل السابق ذكرها وأدت إلى تدهور البيئة العمرانية في المدينة المصرية، والتي يمكن تلخيصها في نمو سكاني كبير لا يقابله نمو اقتصادي، مع غياب إدارة سليمة للتنمية الحضرية. ويمكن تلخيص بعض مظاهر تدهور البيئة العمرانية فيما يلي:

١ – المساحات الخضراء

تقلصت الحدائق العامة أمام زحف المباني العامة عليها كما اختفت الحدائق الخاصة أيضا مع إقامة كتل من المباني الصماء مكانها، مما أفقد التتابع البصري عنصرا هاما من عناصره الجمالية وهو الفراغ الأخضر بين كتل المباني. وأصبحت واجهات الشوارع على الجانبين عبارة عن جدار ممتد من المباني الخرسانية المتصلة. وتعتبر المساحات الخضراء من أبرز السمات الحضرية في المدن الغربية. وفيما يلي مقارنة بين نصيب الفرد في المساحات الخضراء في القاهرة وبعض المدن الغربية:

القاهرة	٠,١ متر مربع	**فيينا**	٢٥,٠٠ متر مربع	**برلين**	١٣,٠٠ متر مربع
لندن	٩,٠٠ متر مربع	**روما**	٩,٠٠ متر مربع	**باريس**	١٢,٠٠ متر مربع

ويتضح من هذه المقارنة ضآلة نصيب الفرد من المساحات الخضراء في عاصمة مصر.

٢ – فقدان الطابع المعماري – التلوث البصري

أدى التركيز على العنصر الاستثماري دون النظر إلى الجوانب الجمالية إلى تجريد الشارع المصري من عنصر الجمال والراحة النفسية لساكنيه أو المارين به.

ولم يعد منظرا غير مألوف أن نرى فيلات منفصلة تجاورها عمارات شاهقة متلاصقة وقريبا منها مبنى إداري مزجج. وهذه المباني تختلف في الارتفاعات وفي الأحجام وفي الطرز المعمارية ولا يجمعها تجانس أو تناسق، بل من الملاحظ شدة التنافر بينها. كما أدت الإضافات العلوية لبعض المباني إلى تشوه كبير بها، فقد أقيمت هذه المباني بطراز معماري معين ثم أضيفت إليها أدوار عليا بطرز مختلفة تماما ففقد المبنى بذلك وحدته المعمارية.

وفي البانوراما الحضرية أنشئ كل مبنى على حدة دون النظر إلى ما يجاوره من مبان وكأنه وحدة منفصلة لا علاقة بينها وبين المباني الأخرى الواقعة في المجال البصري الواحد.

وربما كان هذا التلوث البصري أوضح ما يكون في المدينة التراثية فقد أقحمت عليها مبان حديثة دون النظر للطابع الأصيل لهذه المدينة. فجاورت المساجد والخانات والمباني الأثرية عمارات عالية ذات أشكال وألوان متنافرة ولا علاقة لها بالمباني الأثرية القائمة، فأدى ذلك إلى تراجع القيمة الجمالية للعمران لهذه الأحياء التاريخية الهامة.

ومن الملاحظ أن قليلا من المشروعات الحضرية التي تمت خلال الخمسين سنة الأخيرة كانت ذات مستوى معماري جيد، ولكن غالبية الامتدادات وعلى الأخص الامتدادات العشوائية قد تمت وهي تفتقر إلى المبادئ الأساسية للعمارة والتخطيط. كل ذلك جعل اللاندسكيب الحضري المصري في مجموعه يتسم بالتدني وغياب القيم الجمالية.

(٨) مشاكل التلوث البيئي والمرافق

سبق أن ذكر أن المدينة المصرية تعاني من تلوث بيئي شديد يتمثل في تلوث الهواء وتلوث المياه والتلوث السمعي. ويشكل هذا التلوث مشكلة خطيرة تواجه المدينة المصرية في حاضرها وفي مستقبلها. ويتطلب الأمر وضع سياسة لخفض درجات التلوث تدريجيا حتى تصل إلى المعدلات المقبولة عالميا. ورغم صدور العديد من القوانين الخاصة بالبيئة، وعلى الأخص المتعلقة بمعالجة مياه الصرف الصناعي ومعالجة دخان المصانع داخل المدن، إلا أنه من الملاحظ تراخي الأجهزة المعنية في تطبيق هذه القوانين.

ومن واقع البيانات المتاحة في تعداد ١٩٩٦ فإن ١٠ % من مباني الحضر لا تصلها المياه النقية و ٥,٦% من هذه المباني لا تصلها الكهرباء. أما نسبة المدن التي لا تغطيها شبكات الصرف الصحي فتصل إلى حوالي ٦٩% من مجموع مدن الحضر. لذلك فإن استكمال تغذية الحضر بهذه المرافق بالنسب والمعدلات العالمية سوف تمثل أيضا إحدى المشاكل الهامة التي تواجه المدينة المصرية.

(٩) القدرة الاستيعابية للمدن المصرية

١- الزيادة المستقبلية فى عدد السكان وعدد الأسر

من المتوقع أن يبلغ عدد السكان فى مصر عام ٢٠٢٠ نحو ٩٣,٢١ مليون نسمة (حسب دراسة السكان وقوة العمل – مصر ٢٠٢٠ – السيناريو المرجى) وجاء فى نفس الدراسة أن عدد سكان مصر عام ٢٠٠٠ بلغ نحو ٤٦,٤٦ مليون نسمة. أى أن الزيادة السكانية بين عام ٢٠٠٠ وعام ٢٠٢٠ سوف تبلغ ٢٨,٧٥ مليون نسمة. وسوف تستوعب كل من المدن والقرى

الحالية جزءا من هذه الزيادة السكانية حسب قدراتها الاستيعابية القصوى للسكان. وما يفيض عن ذلك يجب أن يوجّه إلى مستقرات بشرية جديدة خارج الوادى والدلتا.

ويفيد تقرير منظمة الهابيتات Habitat التابعة للأمم المتحدة عن التحضر (تقرير – يونيه ٢٠٠١) أن نسبة سكان الحضر سوف تبلغ حوالى ٥٢% من مجموع السكان فى دول العالم الثالث ونسبة سكان الريف سوف تبلغ ٤٨%. هذا بفرض أن المجتمع ينقسم فقط إلى قسمين رئيسيين وهما الحضر والريف. ولكن الخصوصية المصرية سوف تستوجب أن ينقسم السكان إلى ثلاث مجموعات رئيسية وهى: سكان الحضر وسكان الريف بالوادى والدلتا وسكان المجتمعات العمرانية الجديدة فى محاور التنمية الجديدة خارج الوادى والدلتا.

ويجب الإشارة إلى أن كلاً من الحضر والريف لهما طاقة استيعابية قصوى للزيادة السكانية، وأنهما وحدهما لايستطيعان أن يستوعبا كل الزيادة السكانية المتوقعة بين عام ٢٠٠٠ وعام ٢٠٢٠. فالمدن الحالية بلغ عدد سكانها فى عام ٢٠٠٠ حوالى ٢٧,٥٣ مليون نسمة (٦,٢٥ مليون أسرة) والزيادة السكانية القصوى التى يمكن أن تستوعبها هذه المدن تبلغ ٨,٩٧ مليون نسمة. كما أن الطاقة الاستيعابية القصوى للقرى من الزيادة السكانية تبلغ ٧,٣٨ مليون نسمة. كما سيأتى شرحه تفصيلا فى الجزء الثامن من هذه الدراسة. ويعنى ذلك أن مجموع الطاقة الاستيعابية للحضر والريف فى الوادى والدلتا من الزيادة السكانية تبلغ ١٦,٣٥ مليون نسمة. وقد سبق أن ذكر أن الزيادة السكانية الإجمالية بين عام ٢٠٠٠ وعام ٢٠٢٠ سوف تبلغ ٢٨,٧٥ مليون نسمة تستطيع المدن والقرى الحالية أن تستوعب منها

١٦,٣٥ مليون نسمة، أما الباقون وهم ١٢,٤ مليون نسمة فيجب أن يوجّهوا إلى المدن والمجتمعات الجديدة خارج الحيز المأهول الحالى.

نخلص مما سبق إلى أن المدن الحالية لها سقف سكانى لايمكنها تجاوزه، وأن الزيادة التى يمكن أن تستوعبها لكى تصل إلى درجة التشبع السكانى هى ٨,٩٧ مليون نسمة (٢,١٣ مليون أسرة بواقع أن حجم الأسرة ٤,٢ فرد). وسوف يبلغ سكان الحضر عندئذ حوالى ٦٦,٥٠ مليون نسمة (٨,٣٨ مليون أسرة). هذا وسوف تبلغ المدن هذه الدرجة من التشبع السكانى خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٢٠.

٢- استيعاب الزيادة السكانية

يتضح من الجدول رقم (١-٨) بالفصل الأول أن بعض المدن المصرية تجاوزت الحد الأقصى المسموح به للكثافة السكانية وهو ١٥٠ فرداً / فدان حسب قانون التخطيط العمراني. أما أغلب المدن فلم تصل بعد الى هذا الحد الأقصى وإن كان الكثير منها قد اقترب منه. وفي التخطيطات التي أعدتها الهيئة العامة للتخطيط العمراني لهذه المدن جعلت الكثافة السكانية لسنة الهدف وهي ٢٠١٧ - ١٥٠ فرداً / فدان. ونظرا للتفاوت الكبير فى الكثافات السكانية للمدن التي يجري إعداد تخطيطاتها فإن قدراتها لاستيعاب سكان جدد تتفاوت أيضا حسب هذه الكثافة، فكلما قلت الكثافة السكانية الحالية لمدينة ما زادت قدرتها الاستيعابية، وكلما زادت هذه الكثافة قلت القدرة الاستيعابية لها.

وقد سبق أن ذكر أن شريحة المدن الكبيرة وتشتمل على ٧٤،٥ % من سكان الحضر تتسم بكثافة سكانية عالية، تليها شريحة المدن المتوسطة وهي تشتمل على ١٣% من سكان الحضر، ثم تليها شريحة المدن الصغيرة والتي تشتمل

openkandil.com

على ١٢,٥% من السكان. وهذا يعني أن القدرة الاستيعابية النسبية للمدن الكبيرة أقل من المدن المتوسطة، وهذه بدورها أقل من شريحة المدن الصغيرة.

وفيما يلي جدول يبين عدد السكان الحالي لبعض المدن وعدد السكان المستهدف ونسبة الزيادة السكانية، وذلك حسب المخططات التي تقوم الهيئة العامة للتخطيط العمراني بإعدادها لهذه المدن.

جدول رقم (٤ -١)[1]

العدد الحالي للسكان والعدد المستهدف ونسبة الزيادة السكانية

الشريحة الحجمية	المدينة	المحافظة	عدد السكان الحالي	عدد السكان المستهدف	نسبة الزيادة السكانية المستوعبة
المدن الكبرى	الاسكندرية	الاسكندرية	٣٥٠٠٠٠٠	٤٦٠٠٠٠٠	% ٣١,٤
	طنطا	الغربية	٣٨٨٠٠٠	٤٨٠٠٠٠	% ٢٤
	دمنهور	البحيرة	٢٤٠٠٠٠	٣٤٢٠٠٠	% ٤٢,٥
	المنيا	المنيا	٢٠٦٠٠٠	٢٦٠٠٠٠	% ٢٦
	ملوى	المنيا	١٣٢٠٠٠	١٨٨٠٠٠	% ٤٢
المدن المتوسطة	السنبلاوين	الدقهلية	٨٣٠٠٠	١٢٥٠٠٠	% ٥٠,٦
	بلقاس	الدقهلية	٨٨٠٠٠	١٥٠٠٠٠	% ٧٠
	مغاغة	المنيا	٦٥٠٠٠	٨٦٠٠٠	% ٣٢
المدن الصغيرة	ديرمواس	المنيا	٣٥٠٠٠	٥٤٠٠٠	% ٥٤
	العدوة	المنيا	١٤٠٠٠	٢٥٠٠٠	% ٧٨

من الجدول السابق تتضح بصفة عامة نسبة الزيادة السكانية التي يمكن أن تستوعبها المدن الحالية بشرائحها المختلفة. وإذا ما أخذنا فى الاعتبار حجم السكان لكل شريحة من الشرائح الحجمية الثلاث يمكن الفرض بصورة

[1] المصدر : الهيئة العامة للتخطيط العمراني

تقديرية أن ٣٢,٨% من الزيادة السكانية المستقبلية يمكن أن تستوعبها المدن الحالية. أي حوالي ٨,٩٧ مليون نسمة (٢,١٣ مليون أسرة بواقع أن حجم الأسرة ٤,٢ فرد).

وهذه الزيادات السكانية يمكن استيعابها على النحو التالي:

- فى الفراغات الحالية داخل كردونات المدن.
- فى مواقع الأحياء المتهالكة بعد إعادة تخطيطها وتعميرها.
- فى الامتدادات العمرانية الحالية مثل المدن التوائم فى حالة مدن الصعيد.

أما باقي هذه الزيادة السكانية وهي ١٢,٤ مليون نسمة. فيلزم توجيهها الى محاور التنمية الجديدة خارج الوادي والدلتا.

obeikandl.com

الخلاصة :

إن التحضر – كظاهرة إيجابية من حيث ارتباطها بالتصنيع والتحديث ومن حيث تميزها بمستوى أرقى من الخدمات والتقدم التكنولوجى – يجب أن يكون أداة فعالة لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة. والمدن وهى تمثل مراكز لجذب السكان والأنشطة الاقتصادية فإن السيطرة على نموها وتنظيم دورها على المستويات المحلية والإقليمية والقومية يجب أن يكون من خلال سياسات وبرامج قطاعية ومكانية شاملة ومدروسة حتى لا يتبع التحضر بها آثار سلبية يكون من الصعب علاجها.

وإذا كانت الأبعاد الإيجابية لظاهرة التحضر مرغوبة كفكر قومى فإن جوهر تلك الأبعاد لا ينبغى أن يكون حكرا على سكان المدن فقط، بل ينبغى إتاحتها لسكان المناطق الريفية فى إطار خطط وبرامج التنمية الشاملة، فتحديث قطاع الزراعة فى مصر والارتقاء به وتصنيع الريف وتحسين البنية الأساسية والارتقاء بالخدمات لا ينبغى أن تستهدف كوسائل لتقليل الهجرة الى الحضر بقدر ما ينبغى استهدافها كحقوق مشروعة لسكان الريف من ناحية، وأحد أهم متطلبات التنمية الشاملة على المستوى القومى من ناحية أخرى.

وإذا كان نمو سكان الحضر فى مصر أمرا واقعا ولا مفر منه فى المستقبل، فإن التعامل معه فى غياب التكامل بين البرامج والخطط القطاعية المختلفة قد يؤدى إلى تعظيم الآثار السلبية لتركيز الاستثمارات وخطط التنمية فى مدن دون غيرها واستمرار المشكلات العمرانية إلى مدى بعيد، ومن الواضح حتى الآن أن سكان الحضر فى مصر يتوزعون على مدن يتباين حجم سكانها ويتغير مع مرور الوقت. وتلك المدن تكوّن فيما بينها نمطاً يسمى بنمط الاستقرار الحضرى على المستوى القومى، ويبدو هذا النمط فى شكل هرمى

تحتل المدن الكبرى مكان القمة منه، ثم يتزايد عدد المدن الأصغر حجما مع انحدار الشكل حتى تكون المدن الأصغر قاعدة لهذا الهرم، وهو ما يوضح استقطاب المراكز الحضرية الكبرى لأعداد كثيرة من سكان الحضر، حيث تستأثر المدن الإحدى عشرة الأولى فى هذا الهرم حوالى ثلثى سكان الحضر بالجمهورية. ولقد سجلت سرعة إيقاع التحضر ونمو سكان الحضر ارتفاعا غير مسبوق خلال ما يقرب من أربعين عاما، ففى عام ١٩٦٠ بلغ سكان الحضر حوالى ١٠ ملايين نسمة، وفى عام ١٩٩٦ بلغ سكان الحضر حوالى ٢٥ مليون نسمة بما يمثل ٢٥٠% من حجم سكان الحضر فى عام ١٩٦٠.

يتبين مما سبق أن المدينة المصرية المعاصرة تعاني من مشاكل رئيسية تتمثل فيما يلي:

١- زيادة سكانية كبيرة لم يصحبها تنمية حضرية كافية مما أدى الى نمو عمراني سريع دون أن تتوافر له القاعدة الاقتصادية اللازمة. وهذا يمكن التعبير عنه "بالترهل السكاني والحضري" للمدينة المصرية.

٢- لم تتم امتدادات المدن الى الخارج كما لم تتم التغيرات بأحيائها فى الداخل حسب مخططات مسبقة، بل تمت الامتدادات الخارجية والتغيرات الداخلية فى أغلب الأحيان بصورة عشوائية، مما أدى الى خلل فى العمران الحضري وفقدان للطابع المعماري للمدينة.

٣- غياب إدارة حضرية سليمة على المستوى القومي والمستوى المحلي تتحكم فى مسار العمران وتوجيهه فى اتجاهاته الصحيحة.

٤- التركيز فى الاستثمارات الانتاجية والخدمية على المراكز الحضرية الكبرى على حساب المدن الأخرى مما أدى الى خلل كبير فى تسلسل أحجام المدن

يتمثل فى زيادة مفرطة فى أحجام المدن الكبرى يقابلها ضمور فى أحجام المدن المتوسطة والصغيرة.

لذلك فان التحدي الذي سوف يواجه الإدارة المصرية حتى عام ٢٠٢٠ يتمثل ليس فقط فى العمل على وقف التدهور الحضري الحالي للمدن، بل فى إعادة صياغة عمرانها صياغة صحيحة. ويمكن أن يتم ذلك من خلال المحاور التالية:

١- تتم التنمية الحضرية فى إطار تخطيط قومى شامل يشمل الحيز الحضري الحالي والحيز الحضري الواعد فى محاور تنموية جديدة فى سواحل مصر وصحراواتها. ويهدف هذا التخطيط فى المقام الأول الى إعادة توزيع السكان على محاور التنمية، القديمة منها والجديدة.

٢- إقامة نظام جديد لإدارة العمران يتسم باللامركزية، ويتاح فيه للأقاليم والمحافظات والمحليات دور أكبر فى إدارة عمرانها تخطيطا وتنفيذا، وتتحقق معه مشاركة شعبية أكبر فى مجال العمران.

٣- استكمال مخططات كافة المدن المصرية والتي تتحدد فيها الكثافات السكانية والبنائية واستخدامات الأراضي والامتدادات الى الخارج وتعمير الأحياء المتهالكة داخل المدن.

٤- اتباع سياسة تنموية متزنة تنال فيها المدن بشرائحها الحجمية المختلفة نصيبها العادل من الاستثمارات فى الانتاج والخدمات.

المراجع

١ - الهيئة العامة للتخطيط العمرانى "خريطة التنمية والتعمير لجمهورية مصر العربية عام ٢٠١٧" . يونيو ١٩٩٨ .

٢ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائى "تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧" .

٣ - وزارة التخطيط "آفاق التنمية الشاملة فى إطار الاستراتيجية المكانية والمشروعات القومية لتنمية أقاليم الجمهورية (١٩٩٧-٢٠١٧)". إبريل ١٩٩٧.

٤ - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء "تعداد السكان عام ١٩٩٦".

٥ - معهد التخطيط القومى "تقرير التنمية البشرية - ١٩٩٦".

٦ - وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية "التقرير الوطنى - مقدم لمؤتمر الأمم المتحدة الثانى للمستوطنات البشرية - قمة المدن". يونيو ١٩٩٦.

٧ - الهيئة العامة للتخطيط العمرانى "إقليم القاهرة الكبرى- المخطط الهيكلى: تقييم ما تم تنفيذه - تحديث المقترحات". مايو ١٩٩١.

٨ - الهيئة العامة للتخطيط العمراني - مركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية الفرنسي بالقاهرة - أطلس القاهرة الكبرى.

٩ - أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا - مجلس بحوث المجتمعات الجديدة "تقييم المجتمعات العمرانية الجديدة" - التقرير الدورى الرابع - المجلد الثانى (النتائج العامة والتوصيات). كلية التخطيط الإقليمى والعمرانى - جامعة القاهرة ١٩٩١.

١٠ - جمعية التخطيط المصرية "ندوة إدارة المدن الكبرى - إدارة العاصمة " ١٩ - ٢٠ أكتوبر ١٩٩١.

١١- كيمونكس بالاشتراك مع جهاز تنمية القرية المصرية "مشروع التنمية المحلية - دليل رئيس القرية". الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بالتعاون مع وزارة التنمية المحلية القاهرة - يناير ١٩٩١.

١٢- أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا – كلية التخطيط الإقليمى والعمرانى- جامعة القاهرة "الملامح العريضة للمدن المصرية عام ٢٠٠٠". التقرير الرابع – نهائي المرحلة الأولى ١٩٩٠.

١٣- أ . عبد القوى محمود عبد الله "نمو سكان الحضر فى مصر" رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه فى الآداب – جامعة القاهرة ١٩٨٩ .

١٤- المجالس القومية المتخصصة – المجلس القومى للخدمات والتنمية الاجتماعية "تقرير عن اختلال البيئة العمرانية للمدينة المصرية " – شعبة الإسكان والتعمير. نوفمبر ١٩٨٩.

١٥- وزارة التعمير والمجتمعات الجديدة والإسكان والمرافق "التعمير فى مصر". ديسمبر ١٩٨٩.

١٦- جمعية المهندسين المصرية "ندوة التلوث البصرى والنواحى الجمالية". ٨-٩ مارس ١٩٨٨.

١٧- د . محمود الكردى "التحضر: دراسة اجتماعية" – الكتاب الثانى: الأنماط والمشكلات. دار المعارف. القاهرة ١٩٨٦.

١٨- د. السيد الحسينى "المدينة: دراسة فى علم الاجتماع الحضرى". الجزء الثانى. دار المعارف ١٩٨٥- القاهرة.

١٩- اللجنة الاستشارية للتعمير – وزارة التعمير والدولة للإسكان واستصلاح الأراضى "دراسة السياسة القومية للتنمية الحضرية – التقرير النهائى". الجزء الأول. ١٩٨٢.

٢٠- اللجنة الاستشارية للتعمير – وزارة التعمير والدولة للإسكان واستصلاح الأراضى "دراسة السياسة القومية للتنمية الحضرية – التقرير النهائى". الجزء الثانى. ١٩٨٢.

٢١- الهيئة العامة للتخطيط العمرانى "التحضر فى جمهورية مصر العربية وتحديد أولويات تخطيط المدن". ديسمبر ١٩٨٢.

٢٢- مجلة جمعية المهندسين المصرية – العدد الأول ١٩٨٢.

٢٣- مجلة جمعية المهندسين المصرية – العدد الثالث ١٩٨٢.

٢٤- قانون التخطيط العمرانى رقم ٣ لسنة ١٩٨٢.

٢٥- د. أحمد خالد علام "رسم سياسة قومية للإسكان". القاهرة ١٩٧٦.

٢٦- اللجنة العليا لتخطيط القاهرة الكبرى "التخطيط الابتدائى العام لإقليم القاهرة الكبرى" – مارس ١٩٧٠.

٢٧- أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا- كلية التخطيط الإقليمى والعمرانى- جامعة القاهرة "الملامح العريضة للمدن المصرية عام ٢٠٠٠". التقرير النهائى – المرحلة الثانية (لم تذكر سنة النشر).

٢٨- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء – كتاب الإحصاء السنوي ١٩٩٢-١٩٩٨.

٢٩- المجالس القومية المتخصصة شعبة البيئة.

- تقرير الإدارة البيئية في مصر – تقرير نحو استراتيجية للحفاظ على البيئة
- تقرير تلوث الهواء في القاهرة الكبرى – تقرير سياسة حماية نهر النيل من التلوث.

openkandil.com